# دور المناطق الحرة في التنمية الاقتصادية في سلطنة عمان

# (دراسة ميدانية على المنطقة الحرة بصلالة)

# The Role of Free Zones in Economic Development in Oman
# (Field study on Salalah Free Zone)

**أ. عبد القادر أحمد حفيظ برهام باعمر[1]**

**أ.د. إبراهيم فتوح[2] ***

[1] جامعة ظفار – سلطنة عمان

[2]جامعة ظفار – سلطنة عمان ibrahimfatouh526@gmail.com

الاستلام: 01 /2019/09 القبول: 14 /2019/10 النشر: 30 /2019/09

**ملخص:**

يهدف البحث إلى التعرف على دور المناطق الحرة في تحقيق التنمية الإقتصادية بسلطنة عمان، وتكّون مجتمع الدراسة من الموظفين العاملين بالشركات المستثمرة بشركة صلالة للمنطقة الحرة، وقد قام الباحث بإستخدام المنهج الوصفي التحليلي في دراسته، وتم توزيع (100) إستبانة على عينة البحث، واسترجاع ما مجمله (83) إستبانة صالحة للتحليل الإحصائي. ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لدور المناطق الحرة في التنمية الإقتصادية من وجهة نظر الموظفين العاملين بالشركات المستثمرة بالمنطقة الحرة بصلالة، كماأشارت إلى وجود تأثير ذو دلالة إحصائية للقوانين والإعفاءات من الضرائب والرسوم في التنمية الإقتصادية، وكذلك أشارت إلى وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لحوافز الإستثمار في التنمية الإقتصادية ،وكذلك إلى وجود تأثير ذو دلالة إحصائية للبنية التحتية في التنمية الإقتصادية من وجهة نظر الموظفين العاملين بالشركات المستثمرة بالمنطقة الحرة بصلالة.

**الكلمات المفتاحية:** المنطقة الحرة، التنمية الاقتصادية، المنطقة الحرة بصلالة.

**رموز jel**: M39.

**Abstract:**

The study aims to identify the role of free zones in achieving economic development in the Sultanate of Oman. The study society consists of employees working in the companies investing in Salalah Free Zone. The researcher used the descriptive analytical approach in this study. 100 questionnaires were distributed among the sample of the study and only 83 questionnaires were good for statistical analysis. The study concluded that there is a statistically significant for the role of free zones in the economic development, also found the existence of an statistical significance effect of the laws and exemptions from taxes and fees in economic development; as well as the existence of statistic ally influence significant of incentives for investment in economic development, and the existence of a statistically significant effect of infrastructure in economic development from the point of view of the employees working in companies invested in the free zone in Salalah. The Study recommends the establishment of an authority specialized in free zones. Also, it recommends increasing the budget of Salalah free zone to suit the size of the projects which are invested in Salalah free zones.

**Keywords:** Free Zone, Economic Development, Salalah Free Zone.

**(JEL) Classification :** M39.

* المؤلف المراسل: **أ.د. إبراهيم فتوح**، الإيميل:ibrahimfatouh526@gmail.com

## 1. مقدمة:

إن فكرة المناطق الحرة فكرة قديمة، وقد ظهرت منذ ما يزيد على ألفي عام، وعبر مراحل تطور مختلفة وصلت عربة ذلك التطور إلى القرن العشرين بإعلان إنشاء أول منطقة حرة للصادرات بالعالم في مدينة شانون بأيرلندا عام 1959م. و مما لاشك فيه بأن التسهيلات التي تقدمها المناطق الحرة أدت إلى ازدهار عمليات التبادل التجاري، وزيادة العمالة في تلك الدول، والنمو في الدخل القومي؛ نتيجة لذلك أولت الدول والحكومات الاهتمام بمثل هذه المناطق في التنمية الاقتصادية. ويأتي دور المناطق الحرة كأحد الأساليب الجاذبة التي تسعى إلى التنمية الاقتصادية من خلال جعلها بؤرة لاستقطاب استثمارات خارجية ومحلية، في الأنشطة الاقتصادية المختلفة.

### 1.1. مشكلة الدراسة:

تسعى معظم الدول العالم إلى جلب الاستثمارات، وباعتبارها محركا ديناميكيا لاقتصادياتها، فقيام المناطق الحرة يعد عاملا من العوامل التي تلجأ إليها الدول، وخاصة النامية؛ لجذب وتشجيع الاستثمارات الأجنبية والوطنية، وذلك لما تقدمه تلك المناطق من تسهيلات وامتيازات كالحوافز الضريبية والجمركية، وعمالة رخيصة نسبيا يمكن الشركات المستثمرة في زيادة قدرتها التنافسية، ومن ثم تحقيق عائد أكبر لها، فزيادة أعداد المناطق الحرة في مختلف دول المعمورة، إحدى الظواهر التي سدة انتباه الباحثين والدارسين الاقتصاديين المتخصصين حول دوافع وآثار هذه المناطق، وبين إمكانية التقدم الاقتصادي للدولة المنشئة لها. ولا زالت المناطق الحرة حول العالم تحاول أن تستقطب الكثير من الاستثمارات الخارجية من خلال منح العديد من الامتيازات الاستثمارية للمستثمرين الأجانب، ولأن الكثير من الدول تعرف فعالية المناطق الحرة فلقد سعت إلى إنشاء مناطق حرة متطورة، وتزودها بكافة الخصائص التي تضمن نجاحها وجذبها للعديد من الاستثمارات والمشاريع الضخمة حيث يساهم وجود المناطق الحرة في تحقيق التنمية الاقتصادية وإلغاء الحدود الدولية وتقدم التسهيلات اللازمة التي يحتاجها المستثمرون الأجانب. وعليه تتمثل مشكلة الدراسة في التساؤل التالي: ما دور المناطق الحرة في التنمية الاقتصادية في سلطنة عمان ؟

### 2.1. أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة من خلال:

أ. **الأهمية العلمية:** حيثتُسلط الدراسة الضوء على تحديد دور المنطقة الحرة بصلالة باعتبارها أداة اقتصادية فعالة في جذب واستقطاب الاستثمارات الأجنبية وتحفيز الاستثمارات المحلية، وذلك من خلال التحليل

لبعض الجوانب المتعلقة بهذا الدور مثل: تحديد الحوافز والمزايا والتسهيلات والضمانات المقدمة من حكومة سلطنة عمان للمستثمر.

**ب. الأهمية العملية:**

يأمل الباحثان من خلال هذه الدراسة أن يتم التوصل إلى نتائج وتوصيات يمكن الاعتماد عليها وتستفيد منها البيئة المبحوثة في التعرف على مدى فعالية المنطقة الحرة بصلالة وأثرها في تحقيق التنمية الاقتصادية لها.

**3.1. أهداف الدراسة:**

- التعرف على أهمية دور المناطق الحرة في التنمية الاقتصادية في سلطنة عمان.
- التعرف على القوانين والإعفاءات من الرسوم والضرائب التي تقدمها المناطق الحرة في سلطنة عمان.
- التعرف على الحوافز التي تقدمها المناطق الحرة في سلطنة عمان.
- التعرف على أهمية البنية التحتية في سلطنة عمان.

**4.1. فرضيات الدراسة:**

استنادا إلى مشكلة الدراسة فقد تمت صياغة فرضيات الدراسة على النحو التالي:

**أ. الفرضية الرئيسية:**

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة معنوية (0.05 ) للمناطق الحرة على التنمية الاقتصادية في سلطنة عمان.

**ب. الفرضيات الفرعية:**

- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة معنوية(0.05 ) للقوانين والإعفاءات من الضرائب والرسوم في المناطق الحرة على التنمية الاقتصادية في سلطنة عمان.
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة معنوية (0.05 ) للحوافز المقدمة للمناطق الحرة على التنمية الاقتصادية في سلطنة عمان.
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة معنوية (0.05 ) للبنية التحتية في المناطق الحرة على التنمية الاقتصادية في سلطنة عمان.

**5.1 الدراسات السابقة:**

**أ.** دراسة (أبوالهيجاء، 1991) بعنوان: الصناعات الصغيرة في الأردن ودورها في عملية التنمية الإقتصادية.

هدفت الدراسة الى معرفة فاعلية الصناعات الصغيرة، والدور الذي تقوم به في عملية التنمية الإقتصادية في الأردن. استخدم الباحث بيانات إحصائية من دائرة الإحصاءات العامة، وقام بتحليلها علميا، وكانت النتائج أن الصناعات الصغيرة في الأردن تتميز بفاعلية إقتصادية عالية متفوقة على الصناعات الكبيرة، كما أنها تمتعت بإنتاجية أعلى من الصناعات الكبيرة

**ب.** دراسة (فضال، 2008) بعنوان: المناطق الحرة ودورها في التنمية.

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى نجاح المناطق الحرة ودورها في التنمية الإقتصادية،

حيث استعرضت الباحثة تجارب العديد من الدول للمناطق الحرة ودورها التنموي، وقّيمت أداء هذه المناطق، كما قامت بدراسة تجربتي جزيرة موريس وتونس للمناطق الحرة وكانت النتيجة أن المناطق الحرة تعتبر وسيلة رائعة للمساهمة في دفع عجلة التنمية الإقتصادية للدول المضيفة، حيث يعتمد نجاحها على مجموعة من العوامل مثل وجود خطة إستراتيجية إقتصادية واضحة و الموقع الجغرافي المناسب وشيوع الأمن والاستقرار السياسي، ومن فوائد المناطق الحرة أنها ساهمت في انتشال الكثير من الدول من مستنقع الفقر، كما ساهمت في تزويد الكوادر المحلية بالخبرات المستوردة، والتقنيات الحديثة في العمل كذلك ساهمت المناطق الحرة في تقليل مشكلة البطالة في كثير من الدول وذلك بتوفير فرص عمل جديدة، كما ساعد وجود المناطق الحرة في تنمية صادرات البلد.

**ج.** دراسة (عاشور،2014 ) بعنوان: دور المناطق الحرة كشكل من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الإقتصادية الإقليمية.

هدفت الدراسة إلى معرفة فاعلية دور المناطق الحرة في التنمية الإقتصادية وجذبها للاستثمار الأجنبي. حيث ركزت الدراسة على دور المناطق الحرة في مصر والإمارات والجزائر. أسست مصر أول منطقة حرة منذ عام 1902 في بورسعيد، ويبلغ عدد المناطق الحرة في مصر في الوقت الحالي أكثر من عشر مناطق حرة. أما في الإمارات فقد نجحت الدولة في بناء 30 منطقة حرة حيث ساهمت هذه المناطق الحرة في رفع الإقتصاد ودفع عجلة التنمية وإعطاء الإمارات مراكز عليا في تشغيل المناطق الحرة. أما الجزائر فقد سعت لبناء مناطق حرة وذلك لفوائدها العديدة وإسهامها في الإقتصاد والتنمية ولكن بسبب توقيع الجزائر لعقد الشراكة مع الإتحاد الأوروبي ورغبتها في الانضمام لمنظمة التجارة العالمية فقد ألغي مشروع إنشاء المنطقة الحرة في بلارة الجزائرية. وقد توصلت الدراسة أنه لا يوجد نموذج معين للمناطق الحرة يمكن تعميمه على كل الدول فكل دولة تختلف بطبيعتها وإمكانياتها وظروفها، وأيضا يجب على الدول العربية التركيز على دور المناطق الحرة وتهيئة

البنية التحتية للبلد، وجذب الاستثمارات الخارجية بالترويج واقامة الندوات والمؤتمرات التي تروّج للمناطق الحرة العربية و بلغات مختلفة.

**أ.** دراسة (Gardne ،2011) بعنوان:

" The Role of Special Economic Zones in Attracting Foreign Direct investment and Expanding South African Exports: The Case of Coega Industrial Development Zone".

هدفت الدراسة الى معرفة مدى فاعلية المناطق الإقتصادية الخاصة في جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة و توسيع صادرات جنوب أفريقيا، ومعرفة الدور الذي ستلعبه مستقبلا لزيادة الصادرات، وركز الباحث على دراسة منطقة كويجا الصناعية. حيث استخدم الباحث المنهج النوعي الكيفي في البحث وجمع المعلومات اللازمة من التقارير والمقابلات.

**ب.** دراسة (Kavlak ,2012 ) بعنوان:

" The Impacts of Free Zones in Turkey: A Questionnaire Study Conducted with Firms Operating in Turkish Free Zones Regarding the Perception of the Firms on the Success of Free Zones".

هدفت الدراسة إلى معرفة الآثار الإقتصادية للمناطق الحرة في تركيا، بالإضافة إلى تحليل ردود شركات المناطق الحرة في تركيا لمعرفة مدى نجاح هذه المناطق الحرة في تحقيق الأهداف التي أسست من أجلها. كانت العينة عبارة عن 154 شركة من الشركات التي تعمل لصالح المناطق الحرة في تركيا والتي تبلغ 19 منطقة حرة. أوضحت الدراسة أن المناطق الحرة التركية نجحت في استقطاب شركات أجنبية استثمارية متعددة الجنسيات وبناء على ذلك فإنها نجحت في نقل التقنية.

## 2. الإطار النظري: المناطق الحرة:

### 1.2 تعريف المناطق الحرة:

تعتبر المناطق الحرة أحد الوسائل الأساسية لاقتصاديات الدول؛ لأنها تسهم بشكل فاعل في جذب الاستثمارات الخارجية وتشجع الاستثمارات المحلية، وتمنح التسهيلات في الموانئ والمراكز التجارية، بما يساعدها في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، ودعم القاعدة التصديرية، وزيادة النمو الاقتصادي، مما يجعلها من مصاف الدول المتقدمة.

تعريف المناطق الحرة:

هناك العديد من التعاريف للمناطق الحرة في مختلف الدول والاقتصادات وممن عرفها (***تادرس، 2006: ص4***) بأنها "مناطق معفاة من الرسوم الجمركية، وقيود الاستيراد، توفر بيئة تفضي إلى اجتذاب الاستثمارات، وترويج الصادرات ونقل التكنولوجيا وتوفير فرص العمل، وغير ذلك من الأنشطة بما في ذلك المرور العابر (تجارة الترانزيت) والشحن والتخزين والتوزيع".

وعرّفها (***أوسرير، 2003: ص41***) بأنها "المساحة المقفلة تحت الحراسة حيث تخزن فيها البضائع سواء كانت تلك المساحة في ميناء بحري أو جوي أو كان داخلي أو على الساحل، حيث ترد إليها البضائع ذات الأصل الأجنبي بقصد إعادة التصدير أو العرض أو إدخال بعض العمليات الإضافيّة عليها".

كذلك عرّفها (سمور، 1995) بأنها منطقة محددة ومسورة بحاجز فاصل توضع فيها البضائع لغايات التخزين، أو التصنيع مع تعليق كافة أنواع الرخص والرسوم والضرائب المترتبة عليها، وكأنها خارج البلاد.

ومن كل التعاريف السابقة يجد الباحث بأن لها أوجه تشابه واختلاف، ومن حيث التشابه فإن المناطق الحرة جزء من الدولة ومحددة بمساحات معينة ولها مميزات وحوافز جمركية. وتختلف التعريفات السابقة بأنها لم تحدد نوع النشاط أو الهدف من إنشاء المناطق الحرة للدولة المضيفة.

من التعاريف السابقة يستنتج الباحثان التعريف التالي للمناطق الحرة "بأنها جزء من أراضي الدولة تخضع لسيطرتها الكاملة وتكون قريبة من أحد منافذها البرية أو الجوية أو البحرية وتخضع لقوانين خاصة وتستقطب الاستثمارات الأجنبية والمحلية إليها كما تتميز بوجود حوافز وتسهيلات للمستثمرين".

### 2.2 خصائص المناطق الحرة:

تقوم المناطق الحرة على مجموعة من الخصائص ومن خلال التعريفات السابقة نستنتج جملة من الخصائص تتلخص فيما يلي:

- المساحة الجغرافية المحددة للمنطقة الحرة:
- تنشأ المناطق الحرة غالبا بموجب تشريع أو مرسوم (***قانون المناطق الحرة بسلطنة عمان، 2002***) كما قد تنشأ دون ذلك.
- المنطقة الحرة معزولة جمركيا عن بقية أقاليم الدولة:
- تعزل المنطقة الحرة عن بقية أقاليم الدولة المضيفة، وقد تعزل المنطقة الحرة بأسوار أو من خلال منافذ تتحكم بعملية الدخول والخروج منها، أو تحديد حدودها إداريا.
- المنطقة الحرة تخضع للسيادة الكاملة للدولة المضيفة:
- يتولى إدارة المناطق الحرة هيئات حكومية أو جهات مشغلة تقوم بتحديثها الدولة المضيفة لهذا الغرض، وتقوم هذه الهيئات أو الجهات المشغلة بإدارة وتشغيل المناطق الحرة (***قانون المناطق الحرة بسلطنة عمان، 2002***).
- يمنح في المنطقة الحرة إعفاءات وحوافز ضريبية وجمركية وتسهيلات إجرائية بهدف تشجيع وجذب الاستثمارات إليها:
- تمنح معظم الدول بإنشاء المناطق الحرة في أقاليمها إعفاءات جمركية وضريبية وتتفاوت من أقليم دولة الى أخرى، والهدف منها استقطاب الاستثمارات الأجنبية والمحلية.

### 3.2 أهداف المناطق الحرة:

تتجاذب أهداف المناطق الحرة إرادات تجمعها المصلحة المشتركة، إرادات الدول المضيفة التي تسعى لتحقيق مجموعة من الغايات والأهداف وإرادات المستثمرين المحليين كانوا أم أجانب الذين يقف الربح وتحقيق الفائدة في مقدمة أهدافهم.

#### 1.3.2. أهداف المناطق الحرة بالنسبة للدولة المضيفة:

- تساعد في تسريع عجلة نموها الاقتصادي (***نورين، 2013***).
- تهدف لدمج اقتصادها الوطني في منظومة الاقتصاد العالمي (***زين الدين، 2000***).
- نقل التقنيات الحديثة إليها (***مثنى، 2001***).
-

### 1.3.2. أهداف المناطق الحرة بالنسبة للمستثمر:

من الأهداف العديدة التي تسعى لتحقيقها الاستثمارات المحلية والأجنبية من وراء استثمارها في المناطق الحرة ما يلي: (***حنين، كاترين وعدلي، سامي، 2015: ص169***)

- الاستفادة من الإعفاءات والمزايا الاقتصادية التي تمنحها الدولة للمستثمر وبخاصة الإعفاءات الجمركية على الصادرات والواردات والإعفاء الضريبي والحوافز والتسهيلات الاستثمارية.
- الاستفادة من الموقع الجغرافي للمناطق الحرة لما فيه من عوائد اقتصادية للمستثمر.
- الاستفادة من توافر بعض المواد الاقتصادية ذات التكلفة المنخفضة اللازمة لعمليات الإنتاج مثل بعض المواد الخام والأيدي العاملة الرخيصة وانخفاض إيجار الأراضي مما يترتب عليه انخفاض في تكلفة الإنتاج وزيادة الأرباح وزيادة القدرة التنافسية للمشروعات في تلك المناطق.

### 4.2 مقومات نجاح المناطق الحرة:

تمثل المقومات مجموعة من العوامل التي تساعد وتسهل عملية إنشاء المناطق الحرة ونجاحها، ويمكن تلخيصها فيما يلي:

### 1.4.2. المقومات السياسية والأمنية (*قوغال، 2014*).

لاشك أن إنشاء أي منطقة حرة هو قرار سياسي أو إرادة سياسية قبل أن يكون قراراً اقتصاديا أو تشريعياً يتطلب التوافق في المصالح بين الدول المضيفة والشركات المستثمرة في المناطق الحرة المزمع إنشاؤها.

### 2.4.2. المقومات الاقتصادية (*شهاب، 2012*).

يعد الاستقرار الاقتصادي من أهم العوامل الجاذبة للاستثمار الأجنبي والمحلي؛فضلاً عن إتباع الدولة التطورات الاقتصادية الدولية، وانتهاج سياسات الانفتاح الاقتصادي.

### 3.4.2. المقومات البشرية (*قطيمة، 2011*).

وتتمثل في توفر اليد العاملة الماهرة والرخيصة، فالشركات المستثمرة التي تستثمر في المناطق الحرة تقوم لتقويم اليد العاملة؛ بناءًا على عدة عوامل؛ كالمهارة والبراعة والمرونة.

### 4.4.2. المقومات التشريعية والقانونية (*زين الدين، 2008*).

تعد المقومات التشريعية والقانونية من أهم المقومات التي تجذب وتستقطب الاستثمارات للمناطق الحرة؛ حيث تعد هذه القوانين الأساس لإنشاء وتشغيل المناطق الحرة، ويجب أن تتسم هذه القوانين بالشمولية والمرونة والشفافية.

**5.2. معوقات نجاح المناطق الحرة:**

وترتبط المعوقات المؤثرة على المناطق الحرة في المقام الأول ببعض العوامل داخل الدولة، ثم تأتي المعوقات الخارجية التي يكون لها بعض التأثير في هذا الجانب. هذا وتستعرض الدراسة هنا المعوقات التي تؤثر على نجاح المناطق الحرة، مع محاولة الإشارة لما يتوفر من معلومات مرتبطة بها وهي كالتالي:

**1.5.2. المعوقات الاقتصادية والمالية:** (***قطيمة، 2011***): وتتمثل هذه المعوقات فيما يأتي:

• عدم وضوح أو استقرار سياسة وإستراتيجية الدولة المضيفة في تعاملها مع المنطقة الحرة، الأمر الذي يؤدي بالمستثمرين لتوخي الحذر لتجنب أي إجراءات مفاجأة تتخذها الدولة فيما يتعلق بتلك المناطق.

• عدم استقرار أداء الاقتصاد الكلي (التضخم، عجز الموازنة العامة، سعر الصرف، السياسات المالية).

• عدم القدرة أو الامتناع عن تقديم قروض للمشروعات العاملة بالمناطق الحرة من طرف مؤسسات الدولة المضيفة، أو ارتفاع سعر الفائدة عليها.

**2.5.2. المعوقات التشريعية والقضائية**: ذكر (***فضال، 2008***) بأن الاستثمار يرتبط بعلاقة وثيقة بالتشريع، فعلى ضوء التشريعات المختلفة تتحدد الحوافز والتسهيلات والضمانات للاستثمارات المحلية والأجنبية.

بعض المعوقات المتعلقة بالتشريع والقضاء و يمكن أن تتمثل فيما يأتي:

• تعدد التشريعات المنظمة للاستثمار في المناطق الحرة (***السامرائي، 2006***)

• التغيير والتعديل المستمر للقوانين المنظمة للاستثمار، سواء في المناطق الحرة أو خارجها وهذا الأمر يجعل المستثمر في قلق دائم على مستقبل استثماراته في المنطقة الحرة.

**3.5.2.المعوقات الإدارية** (***الحرازي، 2011***): وتشمل الآتي:

•تعدد الجهات المشرفة على الاستثمارات في الدولة، وازدواجية الاختصاصات فيما بينها.

•البيروقراطية الحكومية التي يتعرض لها المستثمر عند الترخيص لمشروعه، أو في الإجراءات الأخرى، ما يضيع وقت المستثمر.

**4.5.2.المعوقات المتعلقة باليد العاملة** (***الحرازي، 2011***)**:** وتتمثل فيما يأتي:

•التأثيرات السلبية لممارسات بعض النقابات العمالية (الإضرابات، والمطالب المبالغ فيها) التي تشغل المستثمر عن تطوير الإنتاج وعملياته.

•عدم توفر يد عاملة رخيصة وماهرة كافية بالدول المضيفة.

**5.5.2.المعوقات الخارجية** (***قطيمة، 2011***): وأهم هذه المعوقات الخارجية التأثيرات التي يمكن أن تترتب على التطورات الاقتصادية العالمية، بإنشاء منظمة التجارة العالمية، وما يترتب في بعض قواعدها من أثر على المناطق الحرة.

• التكتلات الاقتصادية وانعكاسات تعاملات بعض دولها على السلع التي يتم إنتاجها في المناطق الحرة التي تستضيفها بعض دول هذه التكتلات، فالمناطق الحرة المقامة بالدول المنتمية لتكتلات إقتصادية تعاني من عدم إعتراف الدول الأعضاء الأخرى في نفس التكتلات بمنتجات المناطق الحرة للدولة كبلد منشأ.

• دعم بعض الدول لصناعات معينة يؤثر على الصناعات المماثلة بالمناطق الحرة لغياب المنافسة العادلة.

من هنا، يرى الباحثان أن المناطق الحرة بمختلف أشكالها والأهداف المرجوة من إنشائها لا تخلو من المعوقات التي تؤثر على جذب واستقطاب الاستثمار إليها، إلا أن بعض الدول المضيفة تواجه هذه المعوقات بمحاولة إيجاد خطط وحلول تقلل من هذه المعوقات، حتى تكون مناطقها الحرة مناطق جاذبة للاستثمارات المحلية والأجنبية، وتكون من ضمن المناطق الحرة الناجحة، ومن خلال الاستطلاع والقراءة عن تجارب المناطق الحرة في العالم تعتبر المناطق الحرة في الصين من أنجح المناطق الحرة عالميا بالإضافة لسنغافورة وماليزيا، ويأتي هذا النجاح من التخطيط السليم والناجح من قبل الجهات المعنية بهذه المناطق.

**6.2. أنواع المناطق الحرة:**

تتنوع أشكال المناطق الحرة من حيث موقعها ومساحتها، وتتنوع من حيث طبيعة نشاطها والمشاريع المقامة فيها، كما تتنوع المناطق الحرة وتختلف من بلد إلى آخر، وذلك وفقاً لانفتاح الدولة من ناحية الاقتصادية والتنموية. فالمناطق الحرة في الوقت الحاضر لم تعد تشبه المناطق الحرة في الوقت الماضي، فقد اتخذت المناطق الحرة عدة أشكال وأصبحت ذات أنماط متعددة ومختلفة، وذلك نتيجة لتأثير العديد من العوامل، كالثورة الصناعية، وظهور عصر العولمة والتكنولوجيا.

ونأتي الآن مع تبيان " أنواع المناطق الحرة من حيث موقعها ومساحتها، ومن حيث طبيعة نشاطها. تنقسم المناطق الحرة من حيث موقعها ومساحتها إلى ثلاث مناطق، مناطق حرة عامة، ومناطق حرة خاصة، ومناطق حرة تشمل مدناً بأكملها" (***بخيت، 1977: ص13***)

**1.6.2. المناطق الحرة العامة:** هي تلك المناطق المحددة جغرافياً، والخاضعة لسيادة الدولة، وتقع غالباً على أحد منافذ الدولة البحرية أو البرية أو الجوية، ويتم تزويد هذه المناطق بكافة المرافق والبنية الأساسية لتكون مؤهلة لإقامة المشروعات الإستثمارية فيها (***حنين، 2015***) .

**2.6.2. المناطق الحرة الخاصة:** تعد فكرة إنشاء المناطق الخاصة فكرة حديثة العهد نسبياً، وقد تلجأ إليها بعض الدول لغرض تفعيل وتطوير القطاع الخاص، عبر استخدام المناخ المناسب، في إقامة مشاريع متعددة المنشأ، ومشتركة من شركات محلية وأجنبية، ضمن المناطق الحرة الخاصة، وفي كافة الأنشطة المسموح ممارستها (***جمعة، 1995***).

**3.6.2. المناطق الحرة التي تشمل مدناً بأكملها:** تقوم بعض الدول بإنشاء هذا النمط من المناطق الحرة على المدن والموانئ الساحلية التي تقع على محاذاة البحار والمحيطات، وقد يكون إنشاؤها على جزيرة كاملة مثل: جزيرة جنوا، وجزيرة تريسنا في أوروبا، اللتان تعتبران من المدن الحرة في القرون الوسطى. وقد ظهر هذا النمط، بسبب موقع هذه المناطق في مسار التجارة العالمية، والتوسعات الإستعمارية في القرن التاسع عشر مثل: منطقة جبل طارق، وسنغافورة، وهونغ كونغ، وكوبنهاجن (***مثنى، 2001: ص19***).

**3. التنمية الاقتصادية:**

تعد التنمية بمفهومها المتكامل والحديث منهجية تخص كل مستويات الحياة ومجالاتها، وهي فكرة إعتمد تطبيقها ودراستها بين الحربين العالميتين وتطورت أكثر بوقتنا الحالي، وتعتبر حرية البشر الأداة الرئيسية للتنمية والطريقة الأساسية في تحقيق التنمية المنشودة. فالتنمية عملية شمولية لا تتم بعشوائية، بل لابد أن تتوفر فيها عنصر الإرادة وفق خطط مدروسة لمواجهة أية عقبات بالمستقبل (***الحشاش، 2014***).

**1.3 تعريف التنمية الإقتصادية:**

لقد ظهرت تعاريف عديدة ومتنوعة حاولت تحديد طبيعة التنمية الإقتصادية، فقد عرفها (***جمعون، 2005: ص18***) "التنمية الاقتصادية هي تلك الجهود المنظمة التي تبذل وفق تخطيط ورسوم للتنسيق بين الإمكانيات البشرية والمادية المتاحة في وسط إجتماعي معين، قصد تحقيق مستويات أعلى للمعيشة والحياة الإقتصادية في نواحيها المختلفة كالتعليم والصحة ومن ثم الوصول إلى تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية المجتمعية"

و ممن عرفها (***عجبية، 2006: ص77***) "العملية التي يتم بمقتضاها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم وهذا الانتقال يقتضي إحداث عديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في البنيان والهيكل الاقتصادي"

في حين عرّفها (***النحفي، 2000: ص293***) "التغيرات الهيكلية في الإقتصاد القومي ومن ثم فإنها تتضمن التغيرات في تركيب الإنتاج وتوزيع الموارد الإنتاجية بين النشاطات الإقتصادية المختلفة مما يترتب على هذه التغيرات زيادة الإنتاج"

أما (***مصطفى، 1999: ص46***) ذكر "بأنها عملية ليست ذات طريق واحد، وإنما تتعدد طرقها واتجاهاتها باختلاف الكيانات وباختلاف وتنوع الإمكانيات الكامنة في داخل كل كيان" .

ويرى الباحثان بأن هناك صعوبة وعدم اتفاق حول الآراء ووجهات النظر بالنسبة للكتاب والباحثين حول تحديد تعريف محدد للتنمية الإقتصادية، ويرجع صعوبة الاتفاق إلى اختلاف التوجهات الفكرية والإيديولوجية، وكذلك اختلاف التخصصات للكتاب والباحثين، ومع ذلك يمكننا أن نستخلص تعريفا شاملا للتنمية الإقتصادية بأنها تحقيق النمو المتواصل والمستمر من خلال تجدد الموارد، وتحقيق التوازن بين قطاعاتها الإقتصادية، وتلبي حاجات أفرادها، وتحقيق قدرا كبيرا من العدالة الإجتماعية بين أفراد المجتمع.

**2.3 خصائص التنمية الإقتصادية:**

إن للتنمية الإقتصادية خصائص تميزها عن باقي العمليات التي تحدث داخل الإقتصاد في أي دولة، وذلك راجع إلى طبيعتها والأهمية التي تحظى بها ضمن الخطط التنموية في هذه الدولة، وفيما يلي سنبين أهم الخصائص التي تتفرد بها التنمية الإقتصادية وكذالك الأهمية والمكانة التي تحتلها هذه العملية ضمن خطط هذه الدولة.

• الشمولية: فالتنمية تغيير شامل، ينطوي ليس فقط على الجانب الاقتصادي وإنما أيضا الثقافي والسياسي والاجتماعي والثقافي، ومن هذا المنطلق فإن التنمية تتضمن التحديث، والذي يشير إلى إضعاف دور العادات والتقاليد غير العلمية في اتخاذ القرارات، وزيادة دور المعرفة العلمية ولكن من ناحية أخرى تتضمن التنمية أيضا الالتزام بالجانب الأخلاقي" (***عطية، 2003: ص17***).

• لا يقترن معدل التنمية في بلد معين فقط بمقدار ونوعية ما استخدم من موارد إقتصادية بل بطريقة تخصيص ما هو متاح بما يتلاءم مع الكفاءة الإقتصادية (مبارك، 2003).

• عملية تتميز بالاستمرارية والاستقرار، ويمكن التحكم فيها عن طريق توجيه النمو الاقتصادي نحو الزيادة، وبمعدلات محددة لفترة طويلة من الزمن (خليفة، 2001).

ويرى الباحثان بأن خصائص التنمية الإقتصادية تتمّيز بوجود إستراتيجّيات عمل مناسبة تهتم بتحقيق الأهداف التنموّية. وأنها تتوجه نحو تحسين البيئة الداخلية للمجتمع وتطويرهما. كما تحرص على استغلال الموارد والإمكانات المتاحة لدور الزّراعة والصناعة والتجارة.

### 3.3 أهداف التنمية الإقتصادية:

يصعب تحديد أهداف معينة للتنمية الاقتصادية نظرا لاختلاف ظروف الدول سواء الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية ومع ذلك يمكن تحديد بعض الأهداف الرئيسية التي تسعى الدول لتحقيقها ومنها:

•زيادة الطاقة الإنتاجية والقدرة على استخدام التقنيات الجديدة لزيادة مستوى الأداء الاقتصادي وزيادة المستوى المعيشي للإنسان (النسور، 2013) .

• تحقيق النمو الاقتصادي: أي الزيادة في متوسط دخل الفرد وتتصف هذه الزيادة بالاستقرار والاستمرارية (الوزني والرفاعي، 2008) .

• تهدف إلى إقامة مجتمعات تتمتع بأقصى مقومات المعيشة الطيبة من خلال زيادة الإنتاج لأعلى مراحله (العسال، 2006) .

•"رفع مستوى المعيشة: إن التنمية تمثل العملية التي من خلالها تتحقق في زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، والتي تحدث من خلال من إحداث تغيرات في كل من هيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة إضافة الى إحداث تغير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء وتحسن في نوعية الحياة" (عطية، 2000: 52) .

ورغم تعدد الأهداف يرى الباحثان أن التنمية تسعى إلى تحقيق أهداف عامة تتلخص في إشباع الحاجات الأساسية لغالبية أفراد المجتمع مع تحقيق التجانس، ويجب أن تأخذ الحكومات زمام ملكيتها وتضع له هيكلاً عامًا يحدِّد معالمه وجهود وطنية لتحقيقها.

### 4.3 نظريات التنمية الإقتصادية:

هناك الكثير من المدارس الفكرية التي تعرضت للتنمية الإقتصادية، وحاولت تقديم إطار نظري متكامل، تستطيع كافة الدول استنساخه للوصول إلى مستويات جيدة من الأداء الاقتصادي، والخروج من محور التخلف والركود الذي تمّر الكثير منها حيث كانت كل سلبيات النظرية كانت نقطة انطلاق نظرية جديدة أخرى (***الحشاش، 2014***).

ومن هنا لابد من المرور على عدد من نظريات التنمية الإقتصادية لكي نفهم خلفية ما تم التفكير به خلال الفترات الماضية من أفكار ونظريات تؤطر عمل الباحث لموضوع التنمية الاقتصادية، وتتمثل النظريات التي تستعرضها هذه المادة فيما يلي (***القريشي، 2007***):

**1.4.3. نظرية الدفعة القوية** " ***Rosentien Rodan, p1943*** ": صاحب فكرة النظرية هو روزنشتين رودان، ويرى فيها أن التنمية يجب أن تكون في شكل قفزات قوية تسمح بزيادة النمو، وبوجود دفعة قوية، أو برنامج كبير من الاستثمار بغرض التغلب على عقبات التنمية.

**2.4.3. نظرية النمو المتوازن** " ***Nurkse, 1961***": قام رودان بصياغة فكرة الدفعة القوية، وبعدها قدّم نوركس تلك الفكرة في صيغة حديثة أخذت تسمية نظرية أو إستراتيجية النمو المتوازن، وتتطلب نظرية النمو المتوازن تحقيق التوازن بين مختلف الصناعات الاستهلاكية وكذلك الرأسمالية، كذلك تتضمن التوازن بين الصناعة والزراعة، إضافة إلى عدم الإخلال بالتوازن بين القطاعين المحلي والخارجي، لأن عوائد الصادرات هي مصدر مهم لتمويل التنمية، وقدمت هذه النظرية أسلوبا جديدا للتنمية طبقتها روسيا وساعدتها على الإسراع بمعدل النمو في فترة قصيرة (***شعباني، 1997***).

**3.4.3. نظرية النمو غير المتوازن** " ***Hirschman, 1958***": ارتبطت هذه النظرية بالاقتصادي ألبرت هيرشمان، ، وتأخذ هذه النظرية اتجاهاً مغايراً لفكرة النمو المتوازن، حيث إن الاستثمارات هنا تخصص لقطاعات معينة بدلاً من توزيعها بالتزامن على جميع قطاعات الإقتصاد الوطني، وإن الإستثمار في القطاعات الإستراتيجية يقود إلى استثمارات جديدة، وتقوم نظرية هيرشمان على الروابط، حيث ترتبط الصناعات بصناعات أخرى بطرق يمكن أخذها في الاعتبار عند التخطيط لإستراتيجية التنمية.

**4.4.3. نظرية ثورة التبعية الدولية** "19***th century Marxist thought***" : ترجع جذور هذه النظرية إلى الفكر الماركسي، وحظيت هذه النظرية بتأييد كبير خلال مدة السبعينات بين مفكري العالم الثالث. حيث تنظر إلى البلدان النامية أنها تعيش حالة من الجمود في النواحي السياسية والمؤسسية والاقتصادية محليا ودوليا، حيث أصبحت اقتصادياتها محكومة بتبعية إقتصادية للعالم المتقدم.

**5.4.3. نظرية مراحل النمو** " ***Rostow, 1960*** ": جاءت هذه النظرية من طرف الاقتصادي والت روستو عام 1960م، وتتلخص النظرية في تحديد روستو لمراحل معينة لعملية النمو الإقتصادية عند الدول المختلفة، وتتميّز كل منها بسمات معينة تعكس النجاحات التي أنجزتها المجتمعات في مسيرة تقدمها.

**6.4.3. نظرية التغير الهيكلي وأنماط التنمية** " ***Lewis, 1955***": تركز هذه النظرية على الآلية التي يتم بواسطتها تحويل اقتصاديات الدول الفقيرة من الاعتماد الحاد على الزراعة التقليدية والقطاعات الأولية إلى المزيد من التوسع في القطاعين الصناعي والخدمي.

**7.4.3. نظرية مراكز النمو" *F. Perroux, 1955*":** يعتبر الفرنسي فرنسوا بيرو السباق في شرح ما يعرف بنظرية مراكز النمو عام 1955م، وتمحور أساس هذه النظرية في وجود منطقة أو مناطق كثيرة بالدولة، تتميّز

بميزات محددة، جغرافيّة واقتصادية واجتماعية، تجعلها محوراً للتنمية بالّنسبة للمناطق الأخرى، وتؤثر فيها بشكل ايجابي بحيث تنجذب إليها دائماً.

يستنتج الباحثان من خلال ما سبق بأن التنمية الإقتصادية تهتم زيادة على النمو الذي يحدث بصفة مترابطة من خطة حكومية رشيدة، واستغلال عقلاني أمثل للموارد، وإعادة تشغيل الطاقات المعطلة، بالكيفية التي تسمح بحدوث تغيرات إيجابية في حياة الأفراد، ونوعية السلع والخدمات التي يحصلون عليها، بما يضمن استمرارية النمو الذي يعتبر شرطا ضروريا لها.

## 4. القسم العملي:

### 1.4. اختبار فرضيات الدراسة

#### 1.1.4. اختبار الفرضية الرئيسية: "لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة معنوية (0.05 ) لدور المناطق الحرة في التنمية الاقتصادية في سلطنة عمان.":

لاختبار الفرضية الرئيسية تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد، حيث أدخلت جميع المتغيرات دفعة واحدة إلى نموذج الانحدار، وجاءت النتائج على النحو التالي:

**الجدول رقم (1) ملخص نموذج العلاقة التأثيرية لدور المناطق الحرة في التنمية الإقتصادية**

| معامل الارتباط | معامل التحديد | معامل التحديد المعدل | الخطأ المعياري للتقدير |
|---|---|---|---|
| .844 | .712 | .701 | .35247 |

تشير نتائج الجدول رقم (1) إلى أن قيمة معامل الارتباط بين دور المناطق الحرة (المتغيرات المستقلة) والتنمية الإقتصادية (المتغير التابع) قد بلغ (.844)، وهو ما يعبر عن علاقة طردية قوية بينهما، وبلغت قيمة معامل التحديد المعدل للنموذج (.701)، وهو ما يشير إلى أن دور المناطق الحرة تفسر ما نسبته (70.1%) من التباين في التنمية الإقتصادية.

**الجدول رقم (2) اختبار التباين الأحادي** (ANOVA)

| مصدر التباين | مجموع المربعات | درجات الحرية | متوسط المربعات | قيمة (f) | الدلالة الإحصائية |
|---|---|---|---|---|---|
| الانحدار | 24.235 | 3 | 8.078 | 65.025 | .000 |
| الخطأ | 9.815 | 79 | .124 | | |
| المجموع | 34.050 | 82 | | | |

يتضح من الجدول رقم (2) أن قيمة (f) للانحدار بلغت (65.025) وكانت الدلالة الإحصائية المصاحبة لها تساوي (000.) وهي أدنى من مستوى الدلالة الإحصائية (0.05)، وبناء على هذه النتيجة يمكن القول بأن ميل دور المناطق الحرة على التنمية الإقتصادية ذو دلالة إحصائية عند مستوى أقل من (0.05)، مما يعني وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) لواحد من أدوار المناطق الحرة على الأقل في التنمية الإقتصادية. وبمعنى آخر وجود إمكانية للتنبؤ بالتنمية الإقتصادية من خلال بعض أو كل من أدوار المناطق الحرة.

**الجدول رقم (3) معامل ميل أبعاد لدور المناطق الحرة في التنمية الإقتصادية**

| مصدر التباين | معامل انحدار B | معامل Beta | قيمة (t) | الدلالة الإحصائية |
|---|---|---|---|---|
| **الثابت** | -.245- | | -.764- | .447 |
| **القوانين والإعفاءات من الضرائب والرسوم** | .557 | .495 | 6.264 | .000 |
| **حوافز الاستثمار** | .416 | .361 | 4.477 | .000 |
| **البنية التحتية** | .141 | .150 | 2.300 | .024 |

يتضح من الجدول رقم (3) أن معامل انحدار القوانين والإعفاءات من الضرائب والرسوم قد كان أعلى المعاملات وبلغ (557.)، تلاه معامل انحدار حوافز الاستثمار الذي بلغ (416.)، وجاء أخيراً معامل انحدار البنية التحتية الذي بلغ (141.).

ويلاحظ من مستوى الدلالة الإحصائية المصاحبة لقيمة (t) لهذه المعاملات أنها كانت ذات دلالة إحصائية عند مستوى أقل من مستوى الدلالة الإحصائية (0.05) في كل من القوانين والإعفاءات من الضرائب والرسوم، حوافز الاستثمار والبنية التحتية.

وبناء على هذه النتيجة يمكن القول بوجود تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية (0.05) لدور المناطق الحرة في التنمية الإقتصادية من وجهة نظر الموظفين العاملين بالشركات المستثمرة بالمنطقة الحرة بصلالة.

### 2.4. اختبار الفرضيات الفرعية

لاختبار الفرضيات الفرعية تم استخدام تحليل الانحدار الثنائي البسيط وذلك على النحو التالي:

**1.2.4.** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة معنوية (0.05 ) للقوانين والإعفاءات من الضرائب والرسوم في المناطق الحرة على التنمية الإقتصادية في سلطنة عمان، والجدول التالي يوضح ذلك.

**الجدول رقم (4) نتائج تحليل أثر القوانين والإعفاءات من الضرائب والرسوم في التنمية الإقتصادية**

| المتغير | (R) الارتباط | ($R^2$) معامل التحديد | قيمة (F) المحسوبة | معامل الانحدار β | الدلالة الإحصائية |
|---|---|---|---|---|---|
| **القوانين والإعفاءات من الضرائب والرسوم** | .772 | .596 | 119.296 | .772 | .000 |

تظهر نتائج التحليل الإحصائي في الجدول رقم (4) إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية للقوانين والإعفاءات من الضرائب والرسوم في التنمية الإقتصادية، حيث بلغ معامل الارتباط بين القوانين والإعفاءات من الضرائب والرسوم والتنمية الإقتصادية (.772) عند مستوى الدلالة الإحصائية (0.05)، أما معامل التحديد فقد بلغ (.596)، والذي يبين أن (59.6%) من التباين في التنمية الإقتصادية يمكن تفسيره من خلال القوانين والإعفاءات من الضرائب والرسوم، كما بلغت قيمة (معامل الانحدار المعياري) درجة التأثير β (.772)، وهو ما يشير إلى أن الزيادة بدرجة واحدة في القوانين والإعفاءات من الضرائب والرسوم تؤدي إلى ازدياد في مستوى التنمية الإقتصادية بما مقداره (.772)، ويؤكد معنوية هذا الأثر قيمة F المحسوبة التي بلغت (119.296) وهي دالة عند مستوى الدلالة المعنوية (0.05). وبناء على هذه النتائج يتم رفض الفرض العدمي وقبول الفرض البديل بوجود أثر ذو دلالة إحصائية أثر للقوانين والإعفاءات من الضرائب والرسوم في التنمية الإقتصادية.

**2.2.4.** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة معنوية (0.05 ) للحوافز المقدمة في للمناطق الحرة على التنمية الإقتصادية في سلطنة عمان، والجدول التالي يوضح ذلك.

**الجدول رقم (5) نتائج تحليل أثر حوافز الاستثمار في التنمية الإقتصادية**

| المتغير | (R) الارتباط | ($R^2$) معامل التحديد | قيمة (F) المحسوبة | معامل الانحدار β | الدلالة الإحصائية |
|---|---|---|---|---|---|
| حوافز الاستثمار | .733 | .537 | 93.808 | .733 | .000 |

تظهر نتائج التحليل الإحصائي في الجدول رقم (5) إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية أثر لحوافز الاستثمار في التنمية الإقتصادية، حيث بلغ معامل الارتباط بين حوافز الاستثمار والتنمية الإقتصادية (.733) عند مستوى الدلالة الإحصائية (0.05)، أما معامل التحديد فقد بلغ (.537)، والذي يبين أن (53.7%) من التباين في التنمية الإقتصادية يمكن تفسيره من خلال حوافز الاستثمار، كما بلغت قيمة (معامل الانحدار المعياري) درجة التأثير β (.733)، وهو ما يشير إلى أن الزيادة بدرجة واحدة في حوافز الاستثمار تؤدي إلى ازدياد في مستوى

التنمية الإقتصادية بما مقداره (.733)، ويؤكد معنوية هذا الأثر قيمة F المحسوبة التي بلغت (93.808) وهي دالة عند مستوى الدلالة المعنوية (0.05). وبناء على هذه النتائج يتم رفض الفرض العدمي وقبول الفرض البديل بوجود أثر ذو دلالة إحصائية أثر لحوافز الاستثمار في التنمية الإقتصادية.

**3.2.4.** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة معنوية (0.05 ) للبنية التحتية في المناطق الحرة على التنمية الإقتصادية في سلطنة عمان ، والجدول التالي يوضح ذلك.

**الجدول رقم (6) نتائج تحليل أثر البنية التحتية في التنمية الإقتصادية**

| المتغير | (R) الارتباط | ($R^2$) معامل التحديد | قيمة (F) المحسوبة | معامل الانحدار β | الدلالة الإحصائية |
|---|---|---|---|---|---|
| **البنية التحتية** | .435 | .189 | 18.902 | .435 | .000 |

تظهر نتائج التحليل الإحصائي في الجدول رقم (6) إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية أثر للبنية التحتية في التنمية الإقتصادية، حيث بلغ معامل الارتباط بين البنية التحتية والتنمية الإقتصادية (.435) عند مستوى الدلالة الإحصائية (0.05)، أما معامل التحديد فقد بلغ (.189)، والذي يبين أن (18.9%) من التباين في التنمية الإقتصادية يمكن تفسيره من خلال البنية التحتية، كما بلغت قيمة (معامل الانحدار المعياري) درجة التأثير β (.435)، وهو ما يشير إلى أن الزيادة بدرجة واحدة في البنية التحتية تؤدي إلى ازدياد في مستوى التنمية الإقتصادية بما مقداره (.435)، ويؤكد معنوية هذا الأثر قيمة F المحسوبة التي بلغت (18.902) وهي دالة عند مستوى الدلالة المعنوية (0.05). وبناء على هذه النتائج يتم رفض الفرض العدمي وقبول الفرض البديل بوجود أثر ذو دلالة إحصائية أثر للبنية التحتية في التنمية الإقتصادية.

## 5. الخاتمة

### 1.5 نتائج الدراسة:

**1.1.5.** أشارت نتيجة تحليل الانحدار المتعدد إلى وجود تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية (0.05) لدور المناطق الحرة في التنمية الإقتصادية من وجهة نظر الموظفين العاملين بالشركات المستثمرة بالمنطقة الحرة بصلالة.

**2.1.5.** أشارت نتيجة تحليل الانحدار الثنائي البسيط إلى وجود تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية (0.05) للقوانين والإعفاءات من الضرائب والرسوم في التنمية الإقتصادية من وجهة نظر الموظفين العاملين بالشركات المستثمرة بالمنطقة الحرة بصلالة.

**3.1.5.** أشارت نتيجة تحليل الانحدار الثنائي البسيط إلى وجود تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية (0.05) لحوافز الاستثمار في التنمية الإقتصادية من وجهة نظر الموظفين العاملين بالشركات المستثمرة بالمنطقة الحرة بصلالة.

**4.1.5.** أشارت نتيجة تحليل الانحدار الثنائي البسيط إلى وجود تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية (0.05) للبنية التحتية في التنمية الإقتصادية من وجهة نظر الموظفين العاملين بالشركات المستثمرة بالمنطقة الحرة بصلالة.

**2.5 توصيات الدراسة:**

**أ.** إنشاء هيئة عامة تختص بكل ما يتعلق بأمور المناطق الحرة بالسلطنة.

**ب.** زيادة موازنة المنطقة الحرة لتتناسب مع حجم المشروعات التي تستثمر في المنطقة الحرة بصلالة.

**ج.** الحرص على أن تكون إجراءات الأمن والسلامة بالمنطقة الحرة متكاملة.

**د.** العمل على إعداد إستراتيجية مرنة، وخارطة استثمارية موحدة للسلطنة واضحة المعالم.

**هـ.** تطوير وسائل التسويق بإتباع أساليب حديثة للترويج لمشروعات المناطق الحرة؛ لمواجهة تحديات المنافسة وجذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية.

**و.** تعزيز وتطوير العلاقات الخارجية مع المناطق الحرة الأخرى في العالم، والمؤسسات الدولية ذات العلاقة بما يخدم أغراض وأهداف المناطق الحرة العمانية وتنميتها.

**ز.** يراعي أولوية تصميم نظام آلي متقدم؛ لتشغيل المناطق الحرة وربطها مع مكاتب المستثمرين والجهات ذات العلاقة؛ لرفع كفاءة الأداء، وتحسين الخدمات المقدمة للمستثمرين ، وصولا للعمل بنظام المحطة الواحدة.

**ح.** العمل على إعداد دليل لمستثمر بمختلف اللغات، متضمناً كافة المعلومات والبيانات التي يحتاج إليها المستثمر وأن يكون متاحاً للمستثمرين من خلال كافة قنوات الترويج المختلفة.

**ط.** على إدارة شركة صلالة للمنطقة الحرة أن تتبنى نظام رقابي لمشروعات المنطقة الحرة يؤمن:

- المقاييس التي تمكنها من قياس كفاءة الأداء الفعلي مقارنة بما هو مخطط له.
- للتأكد بأن خطط وسياسات الشركات المستثمرة متسقة مع أهداف المنطقة الحرة بصلالة والأهداف الكلية لها.
- أن يوفر الوسائل الضرورية لمعرفة مدى فاعلية توزيع واستخدام الموارد خلال فترة زمنية محددة لتحقيق الأهداف.

## 6. المراجع

### 1.6 المراجع باللغة العربية:

**1.** أبو الهيجاء، عدنان (1991)***الصناعات الصغيرة في الأردن ودورها في عملية التنمية الاقتصادية***، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك.

**2.** أبو علي، محمد (2007) ***نظريات التنمية الاقتصادية وسياساتها***، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة ،المجلد الرابع، البعد الاقتصادي، الدار العربية للعلوم.

**3.** أوسرير، منور (2003). ***دراسة نظرية عن المناطق الحرة***. مجلة الباحث، العدد (2).

**4.** البيضاني، جليل (2006). ***عوامل نجاح المناطق الحرة في الدول النامية***. مجلة العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد،جامعة البصرة،(7).

**5.** التميمي، عامر (2006). ***معوقات التنمية الاقتصادية في الدول العربية النفطية***. مجلة الحياة اللندنية، معهد الشيرازي الدولي للدراسات- واشنطن.

**6.** الحبيب، فايز (1985) ***نظريات التنمية والنمو الاقتصادي***، مطابع جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية.

**7.** الحرازي، محمد (2007) ***الدور الاقتصادي للمناطق الحرة في جذب الاستثمارات (دراسة مقارنة)***، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان.

**8.** الحرازي، محمد (2011) ***الدور الإقتصادي للمناطق الحرة في جذب الإستثمارات***، دار نشر أكادمية شرطة دبي، دبي، الإمارات العربية المتحدة.

**9.** الخطيب، نمر (2012) ***دور البنوك التجارية في التنمية الاقتصادية -دراسة تطبيقية مقارنة***، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.

**10.** الدلقموني، محمد (2012) ***التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي في الدول العربية: حالة الأردن والسعودية ومصر وتونس 1995-2005***، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة اليرموك.

**11.** الطويق، أحمد (2004) ***محددات مستوى رضا المستثمرين الصناعيين عن أداء مؤسسة المناطق الحرة (دراسة تحليلية مقارنة)***، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، الأردن.

**12.** العبداللات، أمجد (2006) ***دور تشريعات المناطق الحرة في تشجيع الإستثمار -دراسة مقارنة***، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت ، الأردن.

**13.** العسال، ابراهيم (2006) ***التنمية في الفكر الإسلامي***، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت ، لبنان.

**14.** الغرابلي، فاتن (1984) ***تقييم لتجربة المناطق الحرة في مصر***، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الزقازيق، مصر.

**15.** القريشي، مدحت (2007) ***التنمية الإقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات***، دار وائل للنشر، عمان.

**16.** المسيبلي، لبنى (2000) ***دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في التنمية الإقتصادية: حالة اليمن***، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية.

**17.** النجفي، سالم (2000) ***أساسيات علم الإقتصاد***، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، العراق.

**18.** المرابط، أحمد (2005) ***الأساليب الحديثة في تنظيم وإدارة المناطق الحرة، نشأة المناطق الحرة (مكة أولى المناطق الحرة في العالم)*** الشارقة 21-27/ 3 / 2005.

**19.** النسور، إياد (1984) **المفاهيم والنظم الإقتصادية الحديثة**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمّان.

**20.** باعمر، أحمد (2018) ***النظام القانوني للاستثمار في منطقة صحار الحرة وفق أحكام القانون العماني (دراسة مقارنة)***، رسالة ماجستير، جامعة الإسراء الخاصة، الأردن.

**21.** بخاري، عبلة (2017) ***التنمية والتخطيط الاقتصادي - نظريات النمو والتنمية الإقتصادية***، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، جدة.

**22.** بكري، كامل (1984) ***التنمية الإقتصادية***، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.

**23.** بناني، فتيحة (2009) ***السياسة النقدية والنمو الاقتصادي***، رسالة ماجستير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر.

**24.** بلعزوز، علي ومداني، أحمد (2006) ***دور المناطق الحرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة المنطقة الحرة بلارا)***، الملتقى الدولي آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر.

**25.** تادرس، جاسر (2006) ***دور المناطق الحرة الأردنية في التنمية الإقتصادية***، مديرية الدراسات والمعرفة، مؤسسة المناطق الحرة الأردنية.

**26.** جمعة، حازم (1995) ***الاستثمار الدولي في المناطق الحرة مع دراسة تطبيقية للمناطق الحرة في مصر***، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر.

**27.** جمعون، نوال(2004) ***دور التمويل المصرفي في التنمية الإقتصادية***، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر.

**28.** حسن، خلف (2006) ***التنمية والتخطيط الاقتصادي***، عالم الكتاب الحديث، عمّان.

**29.** حلاوة، جمال وصالح، علي (2010) ***مدخل الى علم التنمية***، دار الشروق للنشر والتوزيع، القاهرة.

**30.** حسين، تراري والطيب، مزوري (2017).***التفاعل الدينامي بين الصادرات الإجمالية للمناطق الحرة وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دولة الإمارات العربية المتحدة (1990-2013).*** المجلة الجزائرية للعولمة و السياسات الاقتصادية، 7(1)، 107-124.

**31.** حنين، كاترين وعدلي، سامي (2015). ***نشأة وتطور المناطق الحرة في مصر***. مجلة الشرق الأوسط، (36).

**32.** خصاونة، محمد (2008) ***العوامل المؤثرة على قرار الاستثمار في المناطق الحرة الأردنية***، رسالة دكتوراة، كلية الدراسات الإدارية والمالية العليا، جامعة عمّان العربية.

**33.** خصاونة، محمد (2010) ***الاستثمار في المناطق الحرة***، دار الفكر، عمّان، الأردن.

**34.** خليفة،محمد(2001) ***النمو الاقتصادي: النظرية والمفهوم***،دار القاهرة، القاهرة.

**35.** راتب، إجلال (1996). الجوانب النظرية لدراسة أثر المناطق الحرة على تنمية الإقتصاد القومي، ***دور المناطق الحرة في تنمية الصادرات***، (104) جمهورية مصر العربية.

**36.** زين الدين، صلاح (2000) ***اقتصاديات التصدير والمناطق الحرة في جذب الاستثمارات (دراسة مقارنة)***، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان.

**37.** سمور ، إيناس وإسماعيل، عارف (1995) ***المناطق الحرة الأردنية دراسة في جغرافية التنمية***، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، الأردن.

**38.** شعباني، إسماعيل (1997) ***مقدمة في اقتصاد التنمية – نظريات التنمية والنمو – إستراتجيات التنمية*** ، دار هومة، الجزائر.

**39.** شهاب، طالب (2012). واقع نشاط المنطقة الحرة في خور الزبير: دراسة ميدانية. **مجلة الاقتصادي**، (22).

**40.** عاشور، مرزوق (2014) ***دور المناطق الحرة كشكل من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الإقتصادية الإقليمية***. الملتقى الوطني الأول آفاق التنمية الإقليمية والمكانية في الجزائر.

**41.** عزت، عبدالستار (2014) ***المناطق الحرة - دراسة تطبيقية في الجغرافيا الاقتصادية***، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، مصر.

**42.** عطيه، عبدالقادر (2000) ***اتجاهات حديثة في التنمية***، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر. عوض الله، زينب (1992) **الاقتصاد الدولي**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر.

**43.** غنيم، أحمد (2007) **مفاهيم مناطق التجارة الحرة**، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، القاهرة.

**44.** فضال، مريم (2008) ***المناطق الحرة ودورها في التنمية***، رسالة ماجستير، جامعة عبد المالك السعدي ، طنجة، المغرب.

**45.** فضلية، عابد (2008). إقتصاديات المناطق الحرة في سوريا. ***مجلة جامعة تشرين للبحوث و الدراسات العلمية***، 30(3)، 14.

**46.** فطيمة، لبعل (2011) ***المناطق الحرة العربية ودورها في تنمية التجارة العربية البينية***،رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر، سكرة، الجزائر.

**47.** فوغال، زكريا (2014) **دور المناطق الحرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة الأردن)**، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر، سكرة، الجزائر.

**48.** محمودي، مراد (2002) ***النظرية العامة للمناطق الاقتصادية الحرة***، دار الكتاب الحديث، الجزائر.

**49.** مصطفى، محمد (1999) ***النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الإقتصادية***، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر.

**50.** نبيه، محمد (2007) ***مفاهيم مناطق التجارة الحرة***، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، القاهرة.

**51.** نورين، مجدي (2013). دور المناطق الحرة في تحقيق التنمية الإقتصادية. **مجلة المصرفي**، (68).

**52.** وديان، أمجد (2007) ***محددات الاستثمار في المناطق الحرة لأردنية: حالة دراسية: المنطقة الحرة الزرقاء***، رسالة ماجستير، كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك.

## 2.6 المراجع باللغة الإنجليزية:

**1.** Akatsuka, Y., & Yoshida, T. (1999). ***Systems for Infrastructure Development: Japan's Experience***. Japan International Cooperation Publishing.
**2.** Al Domour, H. (2008). ***Factors Affecting Investment Climate in Jordanian Free Zones: An Empirical Study.*** Jordan, Amman.
**3.** FATF (2010). ***Money Laundering Vulnerabilities of free Trade Zones***. FATF Report, March, p8.
**4.** Fulmer, J. (2009). What in the world is infrastructure? PEI Infrastructure investor, 1(4), 30-32.
**5.** Gardner, D. (2011). ***The Role of Special Economic Zones in Attracting Foreign Direct investment and Expanding South African Exports: The Case of Coega Industrial Development Zone,*** (MBA thesis), University of Cape Town: South Africa.
**6.** ***United Nation***Industrial Development Organization, (2015). ***Economic Zone in The Asian***, Vietnam, p27.
**7.** Kavlak, M. (2012). ***The Impacts of Free Zones in Turkey: A Questionnaire Study Conducted with Firms Operating in Turkish Free Zones Regarding the Perception of the Firms on the Success of Free Zones,*** (Master Thesis), Middle East Technical University: Turkey.
**8.** KYOTO CONVENTION (2000). ***Guidelines to specific Annex (D)***, Chapter (2) Free Zones – WORLD CUSTOMS ORGANIZATION, July.
**9.** Polloshka, B. (2015***). Fostering Economic Growth: The Establishment of the Free Economic Zone in Gjakova,*** (Membership Requirement), American University: Kosovo.
**10.** TAKAYOSHI KUSAGO ZAFIRIS TZANNATOS ***"Export Processing Zones: A Review in need of Update" Social Protection Discussion Paper No. 9802 January 1998***, Social Protection Group Human Development Network the World Bank Washington, DC. PP.31.
**11.** United Nations, (2010). Economic and Social Commission for Asia and Port Hinterland Development, ***Free Trade Zone and Port Hinterland Development***, New York, x, PP.5.
**12.** United Nations***, Economic and Social Commission for Asia and The Pacific***. Op, Cit, p6.
**13.** Wagner, T. (2017). ***Positive Economic Empact of a Free Trade Zone in the Dominican Republic,*** (Bachelor Thesis), Modul Vienna University: Austria.
**14.** Zimmerman, B. (2013). ***Sustainable Operationalization of Special Economic Zones in India: A Comparative Study of Maharashtra and Goa,*** (MasterThesis), State University: India.

### 3.6 المواقع الإلكترونية:

**1.** https://www.asyad.om 2018-07-10
**2.** https://www.alukah.net2018-07-23
**3.** https://mashroo3na.com2018-06-25